



## لجنة الزراعة

الدورة الثامنة والعشرون

18-22 يوليو/تموز 2022

معلومات محدثة عن استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19:  
تنفيذ "البناء من أجل التحويل"، بما يشمل معلومات محدثة عن التحالف من أجل الغذاء

### الموجز

كانت معدلات الجوع في العالم تواصل ارتفاعها حتى قبل جائحة كوفيد-19. وتشير التقديرات إلى أن ما يقدر بـ 720 إلى 811 مليون شخص كانوا يعانون من الجوع في عام 2020، أي أن عددهم قد ازداد بمقدار 161 مليون شخص في عام واحد. وسجلت أكبر زيادات في عام 2020 في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولكن، شوهدت أيضاً زيادات في أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد اتسعت الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي بشكل أكبر في السنوات القليلة الماضية مع جائحة كوفيد-19، فارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد بين النساء بنسبة 10 في المائة مقارنةً بنسبة انتشاره لدى الرجال في عام 2020، مقابل نسبة 6 في المائة في عام 2019. وتراجعت تغطية خدمات التغذية الأساسية بنسبة 40 في المائة، وأبلغ نصف البلدان تقريباً على المستوى العالمي عن انخفاض بنسبة 50 في المائة أو أكثر في ما لا يقل عن تدخل واحد ضمن التدخلات في مجال التغذية. وكانت برامج التغذية المدرسية الأكثر تضرراً.

وفي يوليو/تموز 2020، قامت منظمة الأغذية والزراعة، استجابةً للجائحة، بإطلاق برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ومن خلال هذا البرنامج الذي وُضع بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، اعتمدت المنظمة نهجاً شاملاً لمعالجة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على نحو استباقي، بالإضافة إلى الاستجابة الإنسانية، ولتقديم الدعم الموجه لتلبية طلب الأعضاء. وفي هذا السياق، استُحدث التحالف من أجل الغذاء، كعنصر تكميلي، من أجل تنسيق آلية متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات لتعبئة المساعدة السياسية والمالية والفنية من أجل التصدي للتحديات والتعافي منها. وأصبح التحالف من أجل الغذاء على الفور عنصراً حيويًا في جدول أعمال الأمن الغذائي لمجموعة العشرين برئاسة إيطاليا، ومبادرة رئيسية من مبادرات المنظمة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Beth Bechdol السيدة

نائب المدير العام

الهاتف: +39 06 570 51800

Máximo Torero Cullen السيد

رئيس الخبراء الاقتصاديين

الهاتف: +39 06 570 50869

## أولاً - معلومات أساسية

1- كانت معدلات الجوع في العالم تواصل ارتفاعها حتى قبل جائحة كوفيد-19. وتشير التقديرات إلى أن ما يقدر بـ 720 إلى 811 مليون شخص كانوا يعانون من الجوع في عام 2020، أي أن عددهم قد ازداد بمقدار 161 مليون شخص في عام واحد. وسجلت أكبر زيادات في عام 2020 في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولكن، شوهدت أيضاً زيادات في أمريكا الشمالية وأوروبا.

2- وتشير تقديرات الواردة في التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2021<sup>1</sup> إلى أن 155 مليون شخص في 55 بلداً وإقليماً قد صُنّفوا على أنهم يعيشون في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)؛ وهو ما يمثل زيادة بنحو 20 مليون شخص مقارنةً بعام 2019. ورغم صعوبة فصل الآثار الدقيقة لجائحة كوفيد-19 عن آثار عوامل الإجهاد الأخرى، يُظهر التحليل الوارد في التقرير أن الجائحة كان لها أثر مضاعف على هذه العوامل المستمرة والموجودة مسبقاً للأزمات الغذائية، ولا سيما بسبب التدابير التقييدية لاحتواء جائحة كوفيد-19 التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى خسائر في المداخيل وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأسر المعيشية.

3- إن صغار المزارعين وأسرهم، والعاملين في مجال الأغذية في جميع القطاعات معرضون بوجه خاص لتأثيرات جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، أعاقت الجائحة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة؛ وكانت المرأة الريفية تتحمل عبئاً غير متناسب خلال جائحة كوفيد-19، فبلغ معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد مستوى أعلى بنسبة 10 في المائة بين النساء منه عند الرجال في عام 2020 مقابل 6 في المائة في عام 2019. وتؤثر هذه الجائحة سلباً على سائر الفئات كالمنتجين والمجهزين والتجار الزراعيين، والجهات المستجيبة والمقدمة للرعاية، وغير ذلك من المجموعات السكانية المستبعدة والمهمشة والضعيفة مثل الذين يعانون من الفقر ومن الفقر المدقع، والعمال في القطاع غير الرسمي، والشباب والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين وغيرهم. وتراجعت تغطية خدمات التغذية الأساسية بنسبة 40 في المائة، وأبلغ نصف البلدان تقريباً على المستوى العالمي عن انخفاض بنسبة 50 في المائة أو أكثر في ما لا يقل عن تدخل واحد ضمن التدخلات في مجال التغذية. وكانت برامج التغذية المدرسية الأكثر تضرراً.

4- وخلال العامين الماضيين من هذه الجائحة، أثبتت الأسواق الزراعية والغذائية والتجارة أنها قادرة على الصمود، وبرزت الزراعة بوصفها قطاعاً اقتصادياً متيناً. ومع دخول جائحة كوفيد-19 مرحلة جديدة، ثمة أدلة تشير إلى أن الجهود الجماعية والتعاون المتعدد الأطراف قد أدت أدوار رئيسية بالنسبة إلى النظم الزراعية والغذائية والتجارة لكي تبقى مفتوحة وتواصل تدفق السلع دون اختلالات كبيرة. وكان لتدابير الاحتواء أثر قصير الأجل، كما ضمنت وفرة الإمدادات الغذائية العالمية قدرة القطاع على الصمود.

5- ومع أن النظم الزراعية والغذائية بقيت قادرة على الصمود خلال الأزمة، تسببت الخسائر في المداخيل وارتفاع الأسعار بتفاقم أوجه انعدام المساواة. وانخفاض نصيب الفرد من الدخل في عدد أكبر من البلدان مقارنةً بما كانت عليه الحال في الماضي القريب، ما أدى إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة، لا سيما في المناطق الريفية. وقد أثرت تدابير الاحتواء

<sup>1</sup> <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC%202021%20050521%20med.pdf>

بشكل كبير على الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع مستوى مشاركتها في الأعمال غير الرسمية والاقتصاد، وأثرت على أنشطتها الاقتصادية وعلى مداخيلها. وكان غياب حوكمة عالمية موحدة من أجل اتباع نهج متماسك إزاء التحديات التي تطرحها هذه الجائحة، إلى جانب أوجه انعدام المساواة في الحصول على اللقاح على الصعيد العالمي، آثار سلبية للغاية على البلدان الضعيفة الأمر الذي يطرح عدة تحديات جديدة.

## ثانياً - برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

6- تعمل منظمة الأغذية والزراعة بشكل مكثف على تنفيذ برنامجها للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها (الذي أطلق في يوليو/ تموز 2020)، وقد حشدت الدعم المالي والتقني للوصول إلى السكان الريفيين وإنعاش الأنشطة الاقتصادية. وقد تلقى هذا البرنامج، وتبلغ قيمة متطلباته التشغيلية 1.32 مليار دولار أمريكي، حتى فبراير/ شباط 2022، مساهمات مؤكدة ومتعهد بها بقيمة 466 مليون دولار أمريكي، أي ما يتجاوز الغاية المحددة بنسبة 35 في المائة. وتبلغ قيمة المساهمات الطوعية - المخصصة للمشاريع الإنمائية والموجهة نحو حالات الطوارئ - 435 مليون دولار أمريكي، منها 329 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات معتمدة و106 ملايين دولار أمريكي في شكل مساهمات متوقعة. وتبلغ الموارد الرئيسية (برنامج التعاون التقني) للمنظمة المستثمرة حالياً في البرنامج حوالي 31 مليون دولار أمريكي، فضلاً عن مبلغ إضافي قدره 1.85 مليون دولار أمريكي من صندوق المنظمة المتعدد التخصصات مخصص تحديداً لإعداد البيانات والإحصاءات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

7- وفي أعقاب تطور الجائحة، ارتفعت نسبة المساهمات الطوعية المعتمدة الموجهة نحو التنمية من النسبة الأولية البالغة 9 في المائة إلى المستوى الحالي البالغ 32 في المائة من إجمالي المساهمات المعتمدة. وهذا يُشير إلى أنّ المساهمات في البرنامج تتطور من نهج قائم على الاستجابة لحالات الطوارئ إلى نهج إنمائي.

8- ومن حيث التركيز الإقليمي، تلقت أفريقيا حتى الآن القدر الأكبر (وما زال يتنامى) من المساهمات الطوعية وموارد المنظمة (38 في المائة من المجموع)، يليها إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (30 في المائة) وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (13 في المائة). وتم تخصيص 5 في المائة من الموارد الإجمالية لمشاريع لها تأثير عالمي. ومن ناحية أخرى، تراجعت حصة التمويل المخصص لإقليم آسيا والمحيط الهادئ (11 في المائة) وأوروبا وآسيا الوسطى (3 في المائة) ما يشير إلى الحاجة إلى تحقيق التوازن في التركيز الإقليمي.

9- وفي عام 2021، شملت جهود البرنامج ما يلي: مصادر البيانات المبتكرة لرصد وتقييم تأثير جائحة كوفيد-19؛ والنهوض ببرامج الحماية الاجتماعية الوطنية وتوسيع نطاقها في مختلف الأقاليم؛ والعمل التحليلي بشأن تأثير الجائحة على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك التدريب الإلكتروني على سلامة الأغذية ونظام الإنذار المبكر، بالتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل رصد محور التفاعل بين الإنسان والحيوان بموازاة إحراز تقدم في اتباع نهج شامل لصحة واحدة؛ ووضع خطط الطوارئ لترحال الرعاة بشكل آمن إلى المراعي الشتوية (في أفغانستان مثلاً).

10- وأظهر البرنامج بقدر أكبر الأهمية الحاسمة التي تكتسبها نظم الرصد المحكمة لجمع البيانات وتحليلها بصورة آنية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر ورصد الأسعار وتحديد نقاط الضعف الساخنة والعقد والاختناقات. وأكد جدوى إقامة صلة قوية بين القرارات والتدابير السياساتية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع التركيز على النساء باعتبارهنّ الفئة

السكانية الأكثر تضرراً من الجائحة في النظم الزراعية والغذائية. وسلط كذلك الضوء على الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات تعالج المسائل الهيكلية المتصلة بأوجه انعدام المساواة وتوفر الاستجابات الفورية والملموسة اللازمة لضمان العمل اللائق والمشاريع الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي.

### ثالثاً - التحالف من أجل الغذاء

11- إنَّ التحالف من أجل الغذاء الذي تم إنشاؤه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 بناءً على اقتراح الحكومة الإيطالية والذي تتولى منظمة الأغذية والزراعة قيادته، هو تحالف طوعي عالمي وآلية تنسيق مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بدعم العمل المنسق لحماية الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز التحول المستدام للنظم الزراعية والغذائية في أعقاب جائحة كوفيد-19. ويوفر هذا التحالف، بوصفه آلية تنسيق مرنة، أفكاراً مبتكرة، وفرصاً للدعوة، وخبرة تقنية استجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية - أفقياً عبر مجالات العمل المواضيعية، ورأسياً من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، ويشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة من غير الدول المعنية، فييسر بالتالي المبادرات المبتكرة المتعددة الأطراف والمتعددة البلدان.

12- وفي سياق دعوة مجموعة العشرين إلى العمل من أجل الأمن الغذائي، أطلق التحالف من أجل الغذاء دعوة رسمية إلى تقديم الاقتراحات في 29 يونيو/ حزيران 2021. ودعت المنظمة أعضائها من خلال هذه الدعوة إلى توحيد الجهود وإقامة التحالفات بين البلدان ومع الجهات الفاعلة من غير الدول التي تتشارك اهتماماً متبادلاً لمعالجة التحديات بشكل ملموس على الأرض. وقدمت أربعين مؤسسة من مؤسسات الأعضاء اقتراحات استجابةً للدعوة التي أغلقت في 18 سبتمبر/ أيلول 2021 بمناسبة اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في فلورنسا. ونتيجة لذلك، وضعت حافظة من عشرة اقتراحات مختارة في صيغتها النهائية بوصفها مكوناً تنفيذياً من مكونات آلية التحالف من أجل الغذاء. وستحال هذه الحافظة إلى الدول الأعضاء في مجموعة العشرين وغيرها من الأعضاء المهتمين. وستتولى المكاتب الميدانية المعنية التابعة للمنظمة تنفيذ هذه المشاريع بدعم من شعبها الفنية.

13- ويجري تنفيذ مكونات أخرى رئيسية للتحالف على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية من أجل تيسير ودعم الحوارات المتعددة البلدان والمتعددة أصحاب المصلحة؛ والتوعية والدعوة؛ وحشد الموارد المالية والفنية اللازمة لتلبية أكثر الأولويات العالمية إلحاحاً؛ وتوفير الحلول المبتكرة المتعددة الأطراف والمتعددة البلدان؛ وتوفير الخبراء الفنيين المناسبين والخبرة الفنية المناسبة للاستجابة بشكل ملموس للاحتياجات الوطنية واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب على الأرض بموازاة مواصلة استقطاب الاهتمام العالمي إلى المجالات المواضيعية الرئيسية.